دور تحرير التجارة الدولية في محاربة الفقر في الدول النامية

أ. رنان مختار

جامعة عمار ثليجي الاغواط

الملخص:

يعالج هذا المقال موضوعا مهما يتعلق بالتحرير التجاري ودوره في الحد من ظاهرة الفقر، كون أنه يوجد توجه نحو التكامل التجاري العالمي والذي يهدف إلى زيادة مستويات النمو الاقتصادي للدول وتحسين المستوي المعيشي للأفراد في شتى أنحاء العالم.

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا في هذا المقال وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للبحث

المحور الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على الفقر في البلدان النامية

المحور الثالث: أسباب ضعف العلاقة بين التجارة الدولية والفقر

المحور الرابع: تحرير التجارة الدولية وآفاق الحد من الفقر

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

الكلمات المفتاح: الفقر، التحرير التجاري، خط الفقر، القيود التجارية.

المحور الأول: الإطار النظري للبحث

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. تقوم على تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبيلها، مع السعي المشترك لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول بكافة الوسائل والطرق الممكنة. فقد شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ظهور العديد من المنظمات والهيئات الدولية التي تستهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تنمية التجارة الدولية وتحريرها، عن طريق التدرج في تخفيض الحواجز الجمركية والإجراءات الأخرى التميزية، ونذكر منها على سبيل المثال: صندوق النقد الدولي(FMI)، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) والتي طورت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وقد مكن هذا الطريق من تحقيق الكثير في زيادة توسيع حقل التجارة الدولية وارتفاع مستوى النمو الاقتصادي في العديد من الدول وكذلك الانخفاض النسبي لمستويات الفقر.

ولقد حاولت هذه المؤسسات الدولية السالفة الذكر التوفيق بين التحرير التجاري والتقليل من مستويات الفقر وذلك بتقديم المساعدات المالية للدول الفقيرة كي تخفف عنها آثار هذا التحرير.ونجد أن

البنك الدولي وضع تعريفا لهذه الظاهرة والذي يقول " الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة " وهذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف. فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلا، والذي يؤدي أحيانا إلى الموت بسبب الجوع يختلف عن الفقر في أقطار أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق. وهناك محاولات أكثر طموحا حاولت توصيف أوجه الحرمان التي ترتبط بالفقر، إلا أنه من الواضح أن الإيغال في التوصيف يزيد مهمة قياس الفقر تعقيداً [1]

ولقد طرحت العديد من النظريات وأفكار لمحاربة الفقر في البلدان النامية، ولقد تبنت العديد من هذه البلدان برامج تنموية مختلفة لخروج من حلقة الفقر والتخلف. لكن المشكلة الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة أو الفقيرة، هو ما أطلق عليه الاقتصاديين بالدائرة المفرغة للفقر وهذه الدائرة تحدث بسبب انخفاض مستوى الدخل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وما ينتج عنه من تغذية ذاتية، ذلك أن الطلب الاستهلاكي يتزايد في حين أن الموارد المتاحة لديها تتناقص أو تتزايد بمعدلات أقل. وهو ما يحدث نوع من الفجوة، فتضطر إلى الاقتراض لتغطية الفجوة وهذا ما ساهم في تفجر أزمة المديونية في العالم لعجز الدول لإيجاد حلول لتمويل النقص والتنمية. ولقد طرح عدة اقتراحات منها الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية في توفير الموارد الضرورية لعملية التنمية والنمو الاقتصادي. وتلعب التجارة الدولية دورا قويا في النمو الاقتصادي وهذا ما يجعلها عنصراً أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي الذي تنشده العديد من الدول النامية.

أهمية البحث:

تدعو الضرورة في البداية إلى الإحاطة بالأهمية العلمية، والفائدة العملية من القيام بهذا البحث، حيث تبرز أهميته في النقاط التالية :

1- ارتفاع مستويات الفقر في المجتمعات وما أصبحت تشكله من مشاكل للدول والحكومات ؛
2- تزايد ظاهرة الهجرة السرية نحو الدول الغنية وهذا نتاج تزايد ظاهرة الفقر في دول العالم الثالث؛
3- انتشار الأوبئة والإمراض الخطيرة نتيجة ارتفاع نسبة الفقر ؛
4- التزايد المستمر نحو التحرير التجاري وما يمكن أن ينتج عنه سواء بارتفاع أو انخفاض لمستوى الفقر.

مشكلة البحث:

تبعاً لما سبق يثار تساؤل رئيسي حول **ما مدى إمكانية الحد من الفقر في الدول النامية من خلال تحرير التجارة الدولية ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور حول البحث شكلاً ومضموناً ومنها:

1- ما هي آثار تحرير التجارة الدولية على مستويات الفقر في الدول النامية ؟
2- ما هي أسباب ضعف العلاقة بين تحرير التجارة وتخفيض مستويات الفقر في الدول النامية أو بتعبير آخر لماذا لا تساهم تحرير التجارة الدولية في الزيادة الرفاهية في البلدان النامية والقضاء على الفقر؟

3- ما هي الآفاق التي يمكن أن يمنحها تحرير التجارة الدولية للدول النامية في التخفيف من حدة الفقر ؟

مرجعية الدراسة:

يمكن للتجارة الدولية أن تؤدي دورا قويا في الحد من الفقر. وتّكمن أهميتها في أن الصادرات والواردات تتجه نحو تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتثبت العلاقة القوية بين الصادرات والواردات أو التجارة الدولية عموما بالنمو الاقتصادي. من خلال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة وموارد الرزق المستدامة. حيث تساهم الصادرات في توسيع الدخل الوطني للدولة والذي يعمل على زيادة الدخل الفردي [2].في حين تعمل الواردات من خلال استيراد السلع التي لا تنتج محليا ولكنها ضرورية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتشمل تلك السلع الوقود والمواد الخام والآلات والمعدات وقطع الغيار، وعليه لا يمكن للتجارة الدولية أن تخدم الحد من الفقر إذا كان الأداء التصديري ضعيفا، ولقد تعددت الدراسات في هذا الموضوع ولعل من أبرز هذه الدراسات نجد:

- الدراسة التي قام بها كل من Frankel, Jeffrey A. and Romer, David قد بينت أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي بمقدار 5%. وقد استخدمت هذه الدراسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، وذلك لفحص أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حيث استنتجت من ذلك وجود علاقة طردية ما بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مهما كان مقياس الانفتاح المستخدم، وإن درجة قوة هذه العلاقة تعتمد على طبيعة الدراسة؛ من حيث هي مقطعية cross-section أو تعتمد على إحصاءات السلاسل الزمنية time series. وقد بينت الدراسة وجود علاقة سببية مابين الانفتاح والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تجري في الاتجاهين حيث زيادة الانفتاح تزيد النمو والعكس صحيح أيضاً [3].
- الدراسة التي قام بها كل من Farrokh Nourzad and Jennifer.J.Pawell [4]حول أثر الانفتاح التجاري على النمو والتنمية البشرية على الدول النامية. من خلال عينة من سبعة وأربعون دولة من الدول النامية، وأخذت الدراسة معدلات سنة الخامسة خلال الفترة ما بين 1960- 1990 وكان الهدف الأساسي هو تحديد هل هناك علاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية البشرية. وذلك من خلال مراقبة الأثر غير المباشر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، ولقد أوردنا بعض منها؛ لكن الدراسات بين الانفتاح التجاري والتنمية البشرية ممثل في "HDI "هي قليلة، وإن كان هناك فرضيات على المستوى النظري تقول أن الانفتاح التجاري يؤثر على التنمية البشرية من خلال تأثيره أولا على النمو الاقتصادي من خلال النمو في الصادرات. والتي تؤثر بدورها على التنمية البشرية من خلال الواردات إذا استعملت بكفاءة من خلال استيراد رأس المال البشري والطبيعي بالإضافة إلى التقنية والأفكار الجديدة، وهذا ما يعزز النمو ويساهم في الحد من الفقر. واستنتجت الدراسة أن الانفتاح التجاري له أثر موجب على كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وأكد كذلك أن النمو يجعل الانفتاح له مساهمة إيجابية أكبر بالنسبة للدول التي يكون فيها معدلات النمو مرتفعة عنها في الدول التي تكون معدلات النمو منخفضة.

أما الدراسة التي قام بها كل من Guillermo Perry and Marcelo Olarrga [5] حول تحرير التجارة وأثره على عدم المساواة وتخفيض الفقر في أمريكا اللاتينية. حيث استنتجت الدراسة بوجه عام أن التحرير التجاري في أواخر الثمانيات وأوائل التسعينات في أمريكا اللاتينية كان مصحوبا بزيادة في أجور المهن المهرة وصاحبها كذلك زيادة في عدم المساواة، وأكدت الدراسة أن آثار التحرير التجاري على الفقر تتفاوت بشكل عام، بسبب عدم التكافؤ في الثروات الطبيعية والبشرية. وخرجت الدراسة بشكل أساسي أن تحرير التجارة كان له أثر كبير على في تفاوت توزيع الدخل، وذلك من خلال ما أظهرته مقارنة معدلات جيني قبل بداية تحرير التجارة الدولية وبعدها. وسجلت الدراسة رغم ذلك أن التحرير التجاري ساهم في زيادة ارتفاع معدلات نمو الاقتصادي.

المحور الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على الفقر في البلدان النامية

نستعرض بعض آثار تحرير التجارة الدولية على البلدان النامية:

1- <u>أثر تحرير التجارة الدولية على الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية</u>

حقق النمو المتواصل في الصين منذ بداية الإصلاح الاقتصادي في عام 1978، الذي كان يرتكز على الانفتاح التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية نتائج إيجابية، حيث أدى النمو المتواصل إلى زيادة استثنائية في مستويات المعيشة وساهم في هبوط معدلات الفقر بشكل لم يسبق لها مثيل. ويقدر البنك الدولي أن أكثر من 60% من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر"دولار واحد" عند بداية الإصلاح، ولقد انخفضت النسبة لتبلغ حدود 10% سنة 2004 [6]، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: **معدلات الفقر و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 1981 - 2003** (نسبة مئوية، اليوان الصيني)

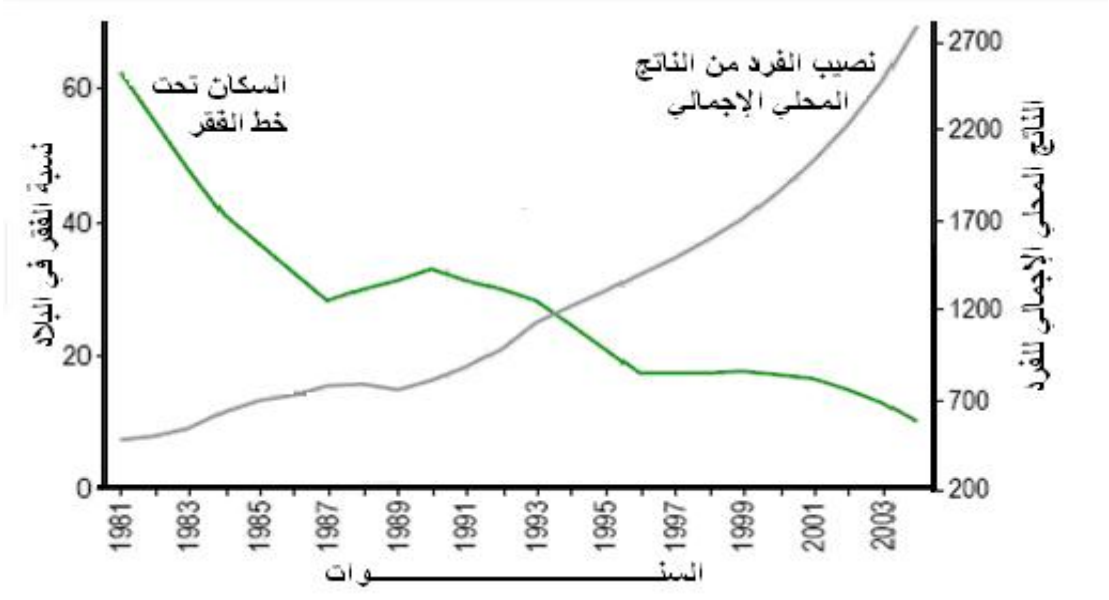

Source: David Dollar, Op.Cit, p25.

ورغم أن الزيادة في تحرير التجارة في الصين كان مصحوبة بهبوط كبير في معدلات الفقر. إلا أنه كانت مصحوبة أيضاً بزيادة في عدم المساواة في الدخل، حيث ارتفع معدل جيني ارتفاعًا حادًا من 0.28 في عام 1981إلى 0.42 في عام 2004. وترجع الزيادة المشاهدة في عدم المساواة الكلية في معظمها إلى الزيادة

المستمرة في الفروق بين دخول الأسر في المناطق الحضرية والريفية وإلى النمو غير المنتظم في الدخول بين الأسر [7]. وهناك رأي آخر يرى أن هذا الارتفاع في عدم المساواة كان نتيجة طبيعية لقوى السوق التي خلقت النمو الاقتصادي القوي، إضافة إلى تأخر الحكومة الصينية بتنفيذ السياسات الضرورية لتقليص هذه الفجوة [8].

هذه الظاهرة ميزت أغلب البلدان النامية، ففي أمريكا اللاتينية تُظهر المشاهدات أن التحرير التجاري تزامن مع زيادة في الدخل والتفاوت في توزيعه. ففي الأرجنتين التي انتهجت تحرير تجاري على مرحلتين الأولى ما بين 1976 و 1982 والثانية ما بين 1989 إلى 1993. فقد ارتفع معامل جيني من36% في 1975 إلى 42% في 1981 و 47% في 1989. وكذلك في تشيلي ما بين 1975 إلى 1979 ارتفع معامل جيني من 46% في 1971 إلى 53% في 1980، وأجرت كذلك المكسيك إصلاحات بعيدة المدى في الفترة بين عام 1985 وعام 1994 أدت إلى فتح اقتصادها أمام تدفقات التجارة ورؤوس الأموال. في الفترة ذاتها، وبدأت فجوة الدخل في الاتساع بين العمال ذوي المهارات العالية والعمال ذوي المهارات المنخفضة مع ارتفاع معامل جيني من 50% في 1984 إلى 54% في 1989 [9].

والشكل التالي يبين تطور معدلات جيني بعد التحرير التجاري وقبله في المكسيك.

الشكل رقم 2: **معدلات جيني قبل وبعد تحرير التجارة في المكسيك** (نسبة مئوية، سنوات)

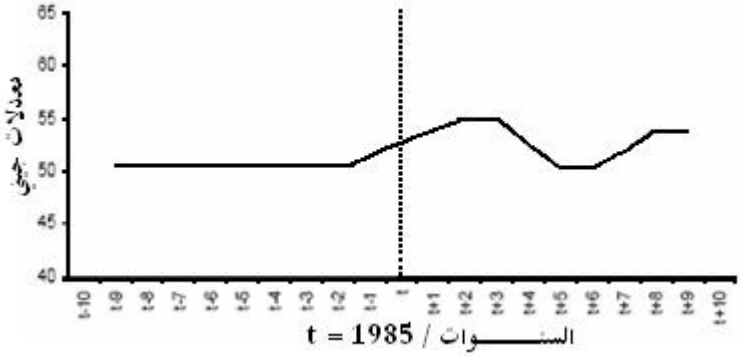

Source: Guillermo Perry, Marcelo Olarreaga, Op.Cit, p5.

2- أثر تحرير التجارة الدولية على البلدان الفقيرة (البلدان الأقل نمواً)

العلاقة بين التجارة والفقر غير متناظرة على مستوى البلدان الفقيرة، بالرغم أنه يكاد يكون من المؤكد أن البلدان أقل نموا التي تعاني من تراجع في الصادرات تشهد زيادة في انتشار الفقر. فإن ارتفاع مستوى الصادرات لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من الفقر. والذي تؤكده الدراسة التي قامت بها UNCTAD من خلال دراسة اتجاهات الصادرات بالأرقام الحقيقية ومتوسط معدلات الاستهلاك الخاص بالفرد "تعادل قوة الشرائية بالدولار 1985"، حيث ركزت على البلدان الأقل نموا التي توفر عنها بيانات خلال الفترة 1990- 1995 و/أو 1995- 2000 ولقد توصلت الدراسة إلى وجود [10]:

- أثر إيجابي للتجارة: حيث يرتفع متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات؛
- أثر مفقر للتجارة: حيث ينخفض متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات؛

➲ أثر غامض للتجارة: حيث لا يوجد اتجاه واضح في متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات.

إن الأسباب التي تحول دون أن يؤدي التوسع في التصدير في كثير من الحالات إلى الحد من الفقر تتمثل في طبيعة العلاقة القائمة بين التجارة والنمو. حيث يوجد ترابط إيجابي بين نمو الصادرات ونمو الناتج في أغلب البلدان النامية؛ غير أن هذه العلاقة هي أضعف إلى حد ما في البلدان الأقل نموا منه في البلدان النامية الأخرى. يضاف إلى ذلك أنه على أي مستوى من مستويات نمو الصادرات يرتبط معدل معين لنمو الصادرات بمعدل نمو الناتج يكون أدنى بقليل في أقل البلدان نموا منه في البلدان النامية. وهو أمر بالغ الأهمية نظرا إلى أن الشرط الأساسي اللازم، كحد أدنى لتخفيف وطأة الفقر، هو أن يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفعا بما فيه الكفاية لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،... وتتجه معدلات نمو السكان لأن تكون أعلى في أقل البلدان نموا، وفي ظل هذه الظروف ورغم العلاقة الإيجابية القائمة بين نمو الصادرات ونمو الناتج، فإن نمو الصادرات لا يولد معدلات نمو في الناتج تكون عالية بما فيه الكفاية لتأمين زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في عدد من أقل البلدان نموا.

ويبدوا أن ما هو مهم ليس مجرد نمو الصادرات بل هو تحقيق معدل نمو حقيقي في الصادرات يتجاوز 5% سنويا، ودون تلك العتبة يتزايد احتمال أن يكون نمو الصادرات مقترن بهبوط وليس بارتفاع حصة الفرد من الناتج الإجمالي [11].

يتشكل التصور الأولي حول أثر تحرير التجارة الدولية على البلدان الفقيرة أو البلدان الأقل نمواً هو أن تحرير التجارة يرجح أن تكون له آثار سلبية على المدى القصير، لاسيما وأن الفئات الاجتماعية التي كانت تستفيد سابقاً من النظام الحمائي للتعريفات تتعرض إلى المنافسة الدولية، غير أن الآثار على المدى الطويل ستكون مواتية نظراً إلى أن تحرير التجارة سيزيد من إمكانيات نمو الاقتصاد.

ولقد جاء في تقرير UNCTAD عن البلدان الأقل نموا لعام 2004 [12] أن اتجاهات الفقر خلال فترة تحرير التجارة وبعده مباشرة في أقل البلدان نمواً متفاوتة جدا، وليست سلبية دائماً غير أن هناك العديد من بواعث القلق بشأن آثار التحرير على المدى الطويل من حيث مدى استدامة النمو الاقتصادي وشموليته.

وتتفاوت آثار عملية تحرير التجارة على الفقر على المدى القصير تفاوتاً شديدا بين أقل البلدان نمواً .فالدراسات القليلة الساعية لعزل أثر تغيير السياسات تدل. من زاوية الاقتصاد القياسي، على وجود آثار إيجابية محدودة في بعض البلدان وآثار سلبية محدودة في البعض الآخر، حيث تستفيد بعض الفئات وتخسر فئات أخرى في كل حالة . والشكل التالي يبين أثر تحرير التجارة على معدلات نمو الصادرات ومتوسط الاستهلاك الخاص للفرد.

الشكل رقم3:**مؤشر الصادرات والاستهلاك الفردي في بعض البلدان الأقل نمواً خلال الفترة (1980- 2001).** (سنة الأساس 1990=100)

Source: CNUCED**, rapport 2004 sur les pays les moins avancés: commerce international et réduction de la pauvreté**, Op.Cit, p204.

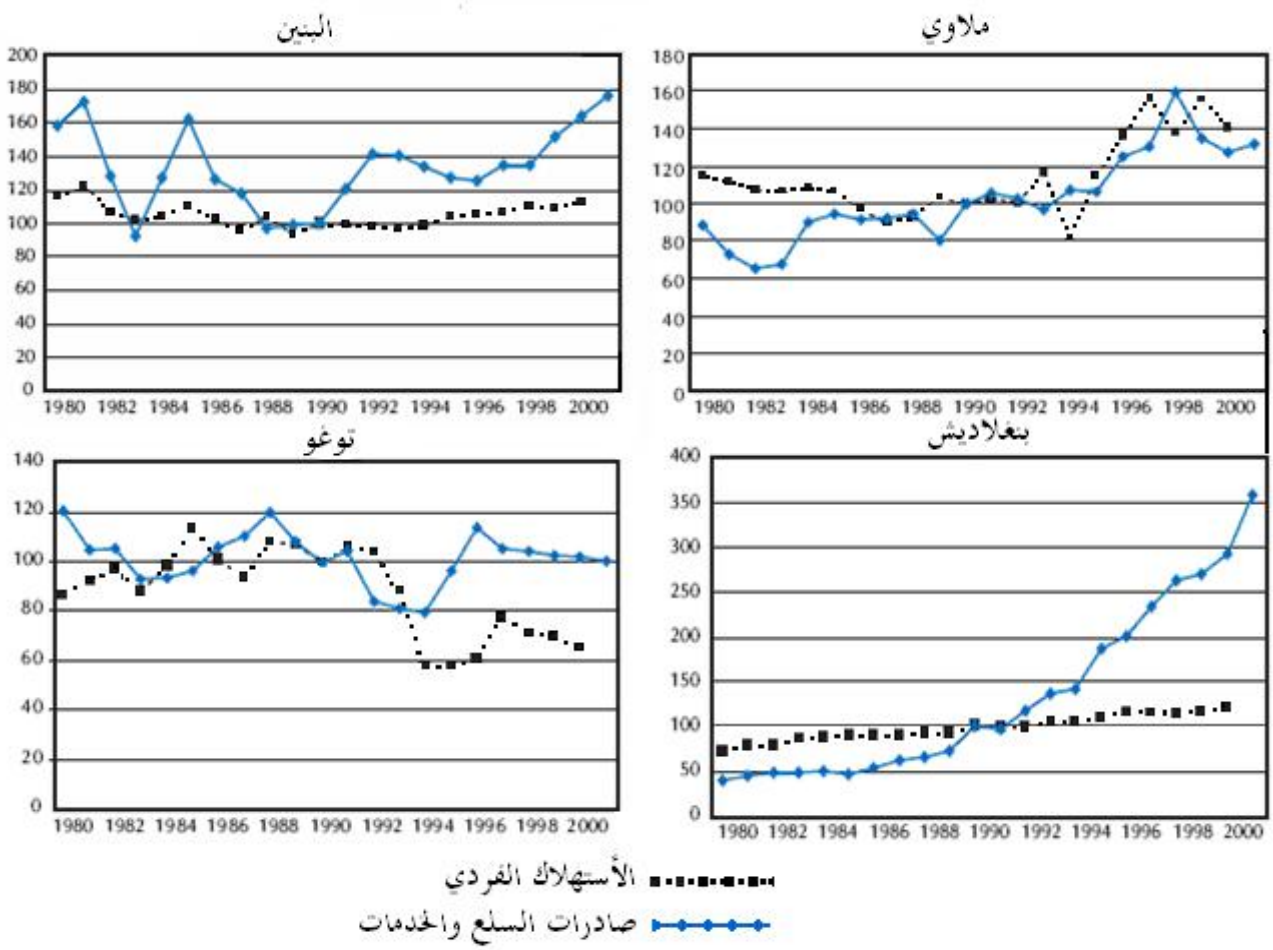

يتضح من الشكل السابق أن أثر تحرير التجارة الدولية على البلدان الأقل نمواً متفاوت فيما بينها، فمثلا في البنين التي انتهجت سياسة التحرير التجاري في سنة 1988لم تساهم الزيادة في الصادرات إلى زيادة الاستهلاك الفردي، وعلى العكس من ذلك ففي ملاوي ساهمت الزيادة في الصادرات بعد التحرير التجاري في سنة1988 إلى الزيادة في مستويات الاستهلاك؛ ولكن في توغو لم تحدث الزيادة في الصادرات بعد تحرير التجارة الذي كان في 1988 إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك، بل بالعكس ساهمت في انخفاض مستوى الاستهلاك. أما في بنغلاديش التي انتهجت سياسة التحرير التجاري في سنة1986 لم تساهم الزيادة القوية في الصادرات إلى زيادة مهمة في الاستهلاك.

ويؤكد التقرير أن أكبر تحسّن قد حدث في تلك البلدان التي انفتحت باعتدال خلال العقد وليس في البلدان التي شهدت أقصى قدر من الانفتاح، وتشير الأدلة إلى وجود اتجاه في البلدان التي كان فيها

الانفتاح تدريجياً وأقل عمقاً لقيام علاقة أفضل بين التجارة والحد من الفقر مقارنة بتلك البلدان التي حدث فيها الانفتاح الأعمق والأسرع من جهة، والبلدان التي ظلت أكثر تقييداً من جهة أخرى.

ويذهب التقرير إلى التأكيد أن هذا النمط يتصل بتخصص الصادرات بقدر ما يتصل بتحرير التجارة، وبالفوارق في سرعة ذلك التحرير في أقل البلدان نمواً الآسيوية والأفريقية. فقد كانت عملية التحرير في هذه البلدان الأفريقية أعمق وأسرع منها في البلدان الآسيوية ضمن أقل البلدان نمواً. وقد كان لهذه الأخيرة بصورة عامة أداء أفضل في مجال الحد من الفقر، كما كانت أكثر نجاحاً في تطوير صادرات من المصنوعات تتسم بقدر أكبر من الديناميكية السوقية، الأمر الذي يُعزى جزئياً إلى الروابط الإقليمية في مجالي التجارة والاستثمار.

المحور الثالث: أسباب ضعف العلاقة بين التجارة الدولية والفقر

إن العلاقة بين التجارة والفقر ليست آلية أو مباشرة ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

1- طبيعة النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يتوقف في الاقتصاديات الفقيرة خاصة التي تعتمد على الموارد الطبيعية أو على الاقتصاديات الزراعية على تطوير طائفة من القدرات والمؤسسات والخدمات الجديدة. وهنا يجب تكيف التكنولوجيا الزراعية أو استحداثها كليا، بما يتوافق مع الأحوال الزراعية والمناخية وحالة التربة في البلدان المعينة. كما يجب تحديث وإنشاء المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز التدريب التقني ومؤسسات البحث والتطوير، ويجب شق الطرق وتوفير خدمات إرشادية من أجل تمكين أغلبية السكان العاملين في القطاع الزراعي من الدخول في نطاق الاقتصاد الحديث. كما يجب تعزيز سلطان القانون، والحد من الأنشطة الاحتكارية، أي أنه ثمة حاجة إلى الاستثمار في جميع أنواع رأس المال المادي والبشري والاجتماعي والمؤسسي وتكييف التطور الابتكاري والتكنولوجي مع ظروف البلدان. ذلك أن تراكم رأس المال والتطور التكنولوجي يشكلان محرك النمو، في حين أن التجارة الدولية تشكل وقود هذا المحرك.

وبناء على ذلك، فإن النمو الاقتصادي المستدام لا يتطلب فقط توسيع حجم الصادرات بل وكذلك وجود صلة وثيقة بين الاستثمار والتصدير. يتم من خلال استخدام الواردات من المعدات والمواد الخام ومدخلات الإنتاج استخدام جيدًا والذي يؤدي إلى تحسين مستمر في إنتاجية العمالة في الاقتصاد بأكمله.

2- عجز الدول الفقيرة عن تبني سياسة صناعية

يتوقف النجاح في الأسواق العالمية بصورة متزايدة على تطوير القدرات الصناعية، ففي اقتصاد عالمي قائم على المعرفة، لا يكفي اليد العاملة المتدنية الأجر وصادرات السلع الأساسية والمنتجات البسيطة المجمعة لسد متطلبات مستويات العيش الأخذ في الارتفاع. والأرقام والمعطيات المتوفرة عن هيكل الصادرات في العالم من خلال مقارنة بين سنة 1980و 1998تبين أن هيكل الصادرات العالمية التحويلية التي لا تشمل المحروقات قد تغيرت بحيث ارتفعت السلع المصنعة التي تتطلب مستوى مهارة وتقنية متوسط وعالية من حوالي 46% سنة 1980إلى حوالي 60% من إجمالي الصادرات الصناعية طبعًا خارج المحروقات في سنة 1998[13].

إن اتجاه الدول النامية نحو الصناعات التي تعطي قيمة مضافة أكبر، والتي تتطلب مهارات وتقنية عالية يتطلب منها قيام بوضع إستراتجية صناعية تمكنها من تعزيز مكاسبها من التجارة الدولية؛ لكن لا تعطي الأسواق الحرة إشارة صحيحة إلى الاستثمار في تقنيات جديدة عندما يكون تكلفتها مرتفعة. ولقد قامت بعض الدول النامية في السابق بالعديد من التدابير للنجاح في هذا المجال، حيث قامت كل من تايوان وكوريا الجنوبية بخلق حوافز لتطوير التقنية المحلية، عبر الحد من الاستيراد، وتشجيع الهندسة المعكوسة لتقنيات المستوردة، أو ما يعرف بمبادرة المحاكاة من أجل اللحاق [14]. وسارت الصين في نفس الاتجاه حيث اشترطت على المستثمرين الأجانب في قطاعي السيارات والإلكترونيات تحويل تقنيات جديدة وتدريب عمال محليين واستعمال المدخرات المحلية، كما استعملت المشتريات الحكومية لخلق الحوافز، فحتى يكون صانعو البرامج الحاسوبية الأجانب مثلا مؤهلين لنيل عقود حكومية يتعين عليهم أن ينقوا إلى الصين تقنيات أساسية، ويستثمروا حد أدنى من عائداتهم في البلاد ويتحملوا نسبة 50% من تكاليف تطوير المنتجات الملائمة لبرامج الحاسوب [15].

ولكن هناك اتفاقيات عدة لمنظمة التجارة العالمية تضع حدود صريحة للمجال المفتوح أمام السياسات الحكومية، وتجعل الاتفاقية بشأن الإعانات المالية وعدد كبير من حوافز التصدير الضريبية والائتمانية غير مشروعة. كذلك تحظر اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وسائل كانت الاقتصاديات في شرق أسيا قد نجحت فيها من تحويل التقانة والتوظيف المحلي والقيام بالأبحاث والتطوير، هذه السياسات لم تعد تقدر الدول النامية من القيام بها في إطار إستراتيجية صناعية تساهم في تعزيز منافع التجارة الدولية.

3- القيود التي تفرضها قوانين الملكية الفكرية

تؤثر الملكية الفكرية على توزيع منافع التجارة الدولية. حيث أن الملكية الفكرية باعتبارها نتاج فكري بشري سواء كان أدبي أو فني أو صناعي أو حتى تجاري، وبما أن هذا الحق له قيمة اقتصادية تجعل من صاحبها له الحق في استئثار واستغلال نتاج فكره هذا مقابل إتاوة مادية. وهي تنقسم إلى قسمان الملكية الأدبية أو الفنية والملكية الصناعية [16]؛ إلا أن قوانين الملكية الفكرية تؤثر على التنمية في البلدان الفقيرة من خلال قدرة تلك البلدان على الحصول على ما يلزمها من التقانة الجديدة وتكيفها لرفع مستويات معيشة شعوبها والنجاح في الأسواق العالمية، كما أنها تؤثر في أمكانية الحصول على الأدوية. حيث أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتي تعرف اختصارًا بـ"التريبس TIRPS "وكذلك ما تفرع عنها لا توازن بالشكل المنصف بين مصالح أصحاب التقانة والمصلحة العامة الأوسع.

وتقيم اتفاقية TRIPS نظاما عالميا لحقوق الملكية الفكرية يعتمد على مستوى الحماية المتوفر في أكثر بلدان العالم تطوراً، بما في ذلك فترة حماية للبراءات مدتها عشرون عامًا. ويلاحظ من أساسيات هذا النظام الجديد أنه سيزيد أسعار التقانات المحمية ببراءات، خالقا مكاسب لأصحاب البراءات ورافعا تكاليف تحويل التقانة. عالما بأن شركات في البلدان المتقدمة كانت قد تحصل في عام 2004على 96 % من مداخيل رسوم البراءات أو ما يعادل 71 مليار دولار [17].

إن التشديد في قوانين حماية الملكية الفكرية يثير الكثير من المخاوف، أهمها هو أنه قد يساهم في رفع أسعار الأدوية والمواد الكميائية لتطهير المياه، وهذا يزيد من معاناة الدول النامية والفقيرة، في ظل ما نشهده اليوم من انتشار أوبئة فتاكة مثل:أنفلونزا الطيور،...، أضافة إلى ظهور أمراض قديمة كان العالم قد تخلص منها، هذا ما يعيق التنمية في البلدان النامية والفقيرة من جهة ويضعف المكاسب من وراء التجارة الدولية.

وهنا ينبغي أن نؤكد أنه ينبغي لأي قانون جديد من قوانين الملكية الفكرية أن يقوم بتوازن بين هدفين هما خلق حوافز للإبداع عبر البراءات وسوى ذلك من إجراءات وتعميم فوائد الإبداع على أوسع نطاق ممكن.

4- تغير أنماط الاستهلاك وقدرة الدول الفقيرة

تؤدي الزيادة في توسع التجارة الدولية في البلدان النامية إلى تحقيق تحسن في الرفاهية الاقتصادية للمستهلك تتمثل من خلال توفر العديد من السلع الاستهلاكية. ولكن هذا يؤدي إلى نقل الأنماط الاستهلاكية السائدة في المجتمعات المتقدمة. أي زيادة الاستهلاك في البلدان النامية. وهو ما يؤثر على القدرة الاستيرادية في إطار قيود موازيين المدفوعات، حيث أن من السمات البارزة الاقتصاديات الفقيرة أنها قد سجلت عجزاً تجاريًا وهو في تزايد منذ سنة 2003 ، أما البلدان النامية جميعا فهي تسجل فائضا ربما يرجع إلى الارتفاع القياسي في أسعار المواد الأولية خاصة منها النفط. والجدول التالي يبين وضعية موازيين المدفوعات في جميع الدول النامية وفي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الجدول 1: **الموازين التجارية في الدول النامية والدول الفقيرة**

(الوحدة بالمليار دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البلدان النامية و الاقتصاديات الأسواق الصاعدة	**115.6**	**243.7**	**174.5**	**170.4**	**231.1**	**327**	**512**	**623.8**	**593.6**
البلدان الفقير والمثقلة بالديون	**- 8.3**	**- 6.4**	**- 7.1**	**- 9.4**	**- 8.8**	**- 9.6**	**- 12.2**	**- 10.6**	**- 16.2**

المصدر: صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة:دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص302.

5- شكل النمو الذي يمكن أن يؤدي إليه التوسع في التصدير

ليس هناك ما يضمن أن يؤدي توسع الصادرات إلى شكل من أشكل النمو الشامل للجميع. بل ثمة احتمال قوي في أن يتحول النمو الذي تحركه الصادرات إلى "النمو المحصور " فعليا، وهو شكل من أشكال النمو الذي يتركز في جزء صغير من الاقتصاد، جغرافيا وقطاعيا على السواء. وهو يتمثل في نمط التنمية الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية خاصة في البلدان الأفريقية، حيث كان هناك قطاع تصدير للسلع غني نسبيا ومتصل بالطرقات والموانئ وتدعمه خدمات مساعدة يقوم إلى جانب مناطق داخلية شاسعة ومتخلفة تعيش فيها أغلبية السكان.

إن النمو الاقتصادي الشامل لا يتطلب مجرد توسع الصادرات، بل أيضا توسع فرص كسب الدخل في جميع القطاعات الاقتصادية، بما يشمل الصادرات وأنشطة الإنتاج المتنافسة للواردات، على أن يتحقق النمو بمعدل يتجاوز نمو عدد السكان الذين هم في سن العمل.

5- التأثير على تعرض اقتصاد ما للمعاناة من الصدمات الخارجية السلبية

إن تحرير التجارة يجعل الاقتصاد أكثر انفتاحًا، ويحقق اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي. وفي كثيراً من الأحوال سوف يساعد ذلك الاقتصاد على تنويع صادراته وفقا لمزاياه النسبية، وعلى أن يصبح الاقتصاد المحلي أقل اعتمادا على تصدير منتجات وحيدة.

ويؤدي اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي إلى مساعدة الاقتصاد المحلي على أن يصبح أقل اعتمادا على السوق المحلي، بحيث يتم موازنة حالات الانكماش الاقتصادي المحلي بالنمو في الاقتصاد الدولي؛ غير أن الانفتاح أيضا قد يجعل الاقتصاد أكثر تعرضًا للمعاناة من الصدمات الخارجية مثل التغيرات المفاجئة في معدلات التبادل التجاري التي يمكن أن تقلل النمو بدرجة كبيرة. فإذا تعرضت قطاعات معينة إلى صدمات من الخارج، خاصة في المجال الزراعي قد يكون لها تأثير بالغ على الفقراء.

المحور الرابع: تحرير التجارة الدولية وآفاق الحد من الفقر

مهما كانت الاتجاهات على المدى القصير، فإن القضية المركزية في الوقت الراهن هي ما إذا كان من المحتمل أن تؤدي بيئة السياسات العامة الجديدة إلى الحد من الفقر بدرجة كبيرة، وعلى نحو مستدام على المدى الطويل. وفي هذا الإطار توجد عناصر إيجابية وعناصر سلبية . وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي كانت عملية تحرير التجارة فيها عميقة، تبين مقارنة الاتجاهات الاقتصادية قبل عملية تحرير التجارة وبعدها أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدلات نمو الصادرات، ومعدلات نمو الاستثمار، كانت جميعها أعلى في ظل البيئة الاقتصادية لفترة ما بعد التحرير إلا أنه بالنظر إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة، فإن معدلات النمو الاقتصادي التي يجري تحقيقها ليست كافية في العديد من الحالات لتوليد معدلات النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤثر تأثيراً كبيراً في الحد من الفقر.

وثمة أسباب تدعو إلى الاعتقاد أن استدامة الاتجاهات الإيجابية للنمو والتصدير والاستثمار لا تزال غير مؤكدة . وهذه الأسباب هي:

- أولاً: أن معدل المدخرات المحلية لا يزال متدنياً جداً وبالتالي تظل بلدان ما بعد فترة تحرير التجارة تعتمد اعتماداً شديداً على المدخرات الأجنبية، ولا سيما من خلال المعونة؛
- ثانياً: ثمة أدلة على المستوى الكلي أن تقديم المعونة في فترة ما بعد تحرير التجارة، شهد انخفاضا كبيرا خاصة بعد فترة التسعينات؛
- ثالثاً: بالرغم من أن هناك معدلات نمو أعلى للصادرات، فإن تكوين الصادرات لم يتحول بعد في اتجاه تكوين أنسب ينطوي على قدر أكبر من التخصص في المنتجات التي تتسم بالديناميكية وزيادة القدرة على المنافسة .ومن المؤكد أن منتجات تصديرية جديدة قد أخذت تظهر، وهي تشكل اتجاه نحو تقليص تركز الصادرات علامة إيجابية . غير أنه في الحالات التي تلت تحرير التجارة يظل أثر ظهور

منتجات جديدة محدوداً جداً إلى درجة أن أداء التصدير الإجمالي لم يحسَّن بما فيه الكفاية بحيث يعكس اتجاه التهميش في الاقتصاد العالمي.

وبصفة عامة، فإن عملية تحرير التجارة في أقل البلدان نمواً قد عزَّزت التخصص في تصدير السلع الأساسية بدلاً من أن تشجع التحول نحو تصدير المصنوعات. ويبين تحليل أثر تحرير التجارة على ميزان المدفوعات في أقل البلدان نمواً أن العملية قد أدت إلى زيادة الصادرات والواردات، وقد كانت الزيادة في الواردات أكبر من الزيادة في الصادرات. وبالمقارنة مع الحالة السائدة في بلدان نامية أخرى، فإن عملية تحرير التجارة في أقل البلدان نمواً كان لها أثر محدود بدرجة أكبر في الصادرات والواردات على السواء، وبالنسبة إلى الصادرات، يرجح أن يعكس ذلك استجابة أدنى لعرض الصادرات.

أما بالنسبة إلى الواردات، فإن التحول إلى نظام تجاري حر يرتبط بهبوط في المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً أدّى بدوره إلى انخفاض نمو الواردات، في حين ارتبط تحرير التجارة في البلدان النامية الأخرى بتدفقات وافدة من رؤوس الأموال الخاصة بعد تحرير التجارة . وقد أدى ذلك التحرير إلى تفاقم اختلال الميزان التجاري لأقل البلدان نمواً .ويُعتبر الأثر محدوداً بدرجة أكبر في أقل البلدان نمواً مما هو عليه في البلدان النامية ككل وذلك لأن أثر تحرير التجارة في نمو الواردات كان أقلّ.

وإذا استمر تهميش البلدان الاقل البلدان نمواً من التدفقات الرأسمالية العالمية، فإن الأثر في الميزان التجاري يدل ضمنياً على أن عملية تحرير التجارة قد زادت من شدة الاعتماد على المعونة . وفضلاً عن ذلك، وما دامت المعونة لا تُقدم في شكل منح ولا تساعد في بناء القدرة التجارية، فمن المرجح أن تؤدي إلى تزايد احتمال تجدد أزمة الديون مستقبلاً.

ونشير هنا أن مدى شمولية عملية النمو التالية لتحرير التجارة هو أمر يبعث على القلق .وتوضح المعلومات الواردة في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري أن شكل النمو الاقتصادي الذي يتركز فيه التوسع ضمن" جيوب "صغيرة جغرافياً وقطاعياً قد أصبح يمثل مشكلة في بعض البلدان أقل نمواً التي تتألف صادراتها الرئيسية من المصنوعات ومنتجات التعدين . وبهذا الشكل من أشكال النمو الاقتصادي، يوجد روابط ضعيفة بين" الجيوب "التصديرية السريعة النمو والقطاع الزراعي الذي تكسب فيه أكثرية السكان وأغلبية الفقراء موارد رزقها، وفي ظل هذه الظروف يمكن أن تسجل الصادرات معدلات نمو عالية جداً دون أن يكون لذلك أي تأثير في الفقر.

وثمة عامل آخر يحدّ من شمولية عملية النمو التالية لتحرير التجارة، وهو ينشأ عن عملية تحرير عميق للتجارة على الحدود الوطنية من قِبَل بلدان ذات هياكل أساسية داخلية ضعيفة في قطاعي النقل والاتصالات، ومستويات متدنية من تكامل الأسواق المحلية، أو مستوى عالٍ من التوجه نحو اقتصاد الكفاف . وفي ظل هذه الظروف، يتم إقصاء العديد من السكان الفقراء والمناطق الفقيرة .وإضافة إلى ذلك، يتعذر على عملية تحرير التجارة ذاتها كسر الحلقات المفرغة التي تحدّ من إسهام الأسر المعيشية الريفية في الأسواق وتجعل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي غير قابل للتداول إلا محلياً، ويؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة النمو الذي يقتصر أساساً على" الجيوب "الجغرافية والقطاعية في البلدان المصدرة

للمصنوعات والمعادن والنفط، وهو يتضح بصفة خاصة أيضاً في أقل البلدان نمواً المصدرة للمنتجات الزراعية.

المحور الخامس: الخاتمة (النتائج)

إن أثر تحرير التجارة الدولية على الفقر في الدول النامية يختلف من دولة إلى أخرى، بالاختلاف في الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية، فالقول أن تحرير التجارة الدولية كان له أثر إيجابي على جميع الدول النامية، قول بعيد من الواقع. حتى وإن كان هناك دولاً حقاً زادت مساهمتها بقوة في التجارة والاستثمارات العالمية مثل الصين والهند والبرازيل والمكسيك. وكان لذلك بعض الآثار الإيجابية على مستويات المعيشة لمواطنيها وبمستويات مختلفة. إلا أن أغلب الدول النامية مازالت مساهمتها في التجارة العالمية ضعيفة خاصة في الدول الأقل نمواً.

ومن خلال انجازنا لهذا المقال خلصنا إلى النتائج التالية:

1- إن آثار التجارة الدولية على النمو الاقتصادي لا يمكن نفيها، إلا أن النمو الاقتصادي ليس سبب كافيا للقضاء على الفقر، حتى وإن كان أمرا ضروريا في ذلك؛

2- إن التوجه المتزايد في عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية قد يضر بمصالح الدول النامية خاصة إذا كانت بين البلدان النامية والمتقدمة حيث سيجعل مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية استثناء وليس القاعدة. ويؤدي إلى مزيد من التمييز في التجارة العالمية حيث يضع البلدان النامية في وضع غير موات إزاء البلدان المتقدمة الشريكة لها، وهذا ما يؤدي إلى تقليص حظوظ الدول النامية في تحقيق التنمية ومحاربة الفقر.

الهوامش:

1- عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع المداخيل في الدخول العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص20

2- هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي ولعل أبرزها دراسة بلاسا Balassa (1979) فقد اهتمت باستقصاء العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لإحدى عشرة دولة نامية، وبينت نتائجها التأثير الواضح لنمو الصادرات على نمو المدخرات الوطنية وبالتالي النمو الاقتصادي.

3- By Jeffrey A. Frankel and David Romer, **Does Trade Cause Growth?**, p36. 17/05/2008 http://www.econ.berkeley.edu~dromerpapersAER_June99.pdf

4- لمزيد من المعلومات أنظر:

Farrokh Nourzad, Jennifer J. Powell, **Openness, Growth, and Development: Evidence from a Panel of Developing Countries** 25/05/2008. www.iad.gov.qaarabicimagesstoriesdocumentvolume1article4_2003.pdf

5- Guillermo Perry, Marcelo Olarreaga, **Trade Liberalization, Inequality and Poverty Reduction in Latin America**, World Bank, New York, 2006, p36. .10/02/2008. http://siteresources.worldbank.org/INTDECABC2006/Resources/GuillermoPerry.pdf

6- David Dollar, **Poverty, inequality and social disparities during China's economic reform**, World Bank, New York, 2007,p2 12/02/2008 http://www/wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2007/06/13/000016406_20070613095018/Rendered/PDF/wps4253.pdf

7- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة:دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص147.

8- David Dollar, Op.Cit, p7

9- Marion Jansen, Eddy Lee, **Trade and Employment Challenges For Policy Research**, World Trade Organization, Geneva, 2007, p48. 13/03/2008 http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/ilo_e.pdf

10- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام للتقرير أقل البلدان نموا لعام 2004**، UNCTAD /LDC /2004، جنيف، 2004، ص10

11- المرجع السابق، ص12

12- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام للتقرير أقل البلدان نموا لعام 2004، مرجع سبق ذكره، ص20.**

13- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2007، ص87

14- في القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة معروفة بأنها دولة تعتمد على المحاكاة. فالاختراعات العظيمة التي استهلت الثورة الصناعية كالآلة البخارية و دولاب الغزل... كانت مخترعات بريطانية. وقد أشتهر الأمريكيون بأخذ هذه المخترعات وجعلها أفضل بمقدار 10 % ، وبقدر ما أشتهر اليابانيون بأخذ المخترعات الأمريكية وجعلها أفضل بمقدار10 %. وكذلك بالنسبة لدول ما تعرف بالنمور الآسيوية وهذه الطريقة في التصنيع تعرف بمبادرة المحاكاة من أجل اللحاق، لمزيد من المعلومات أنظر:

لستر ثارو، لمن القرن الحادي والعشرون: مستقبل المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوربي، **مجلة دراسات الاقتصادية**، مركز البحوث والدراسات الإنسانية- البصيرة- ، العدد الأول، الجزائر، 1999، ص130.

15- لمزيد من المعلومات أنظر:

Do Duc Dinh, **Sustainable Industrialization a New Strategic Trend in Asian Developing Economies**, Institute of World Economy, Vietnam, p7. 17/05/2008 http://www.capi.uvic.capubsoc_papersdoducdihn.pdf

16- خالد شويرب، **الملكية الفكرية في ظل منظمة العالمية للتجارة "اتفاقية التريبس"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص12.

17- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2005**، مرجع سبق ذكره، ص135.